

دور القوانين والمواثيق الدولية في صناعة السياحة دراسة في الأبنية والمراكز التاريخية

أ.م.د. أسماء محمد حسين المقدم

mimarsumbul@yahoo.com

الباحثة : سنبل محمد يونس

asmaamh1@yahoo.com

¹الجامعة التكنولوجية - قسم العمارة

العراق - بغداد

تاريخ الاستلام : 2015/10/6 ---- تاريخ القبول: 2015/12/21

المستخلص

تعد صناعة السياحة ظاهرة اجتماعية وثقافية مهمة في كثير من دول العالم لدورها في تغيير في أنماط العمل ومستويات المعيشة وتوزيع الدخل. يعود نجاح او فشل السياحة وصناعتها الى مدخلات البيئة التي تنمو فيها السياحة سواء كانت البيئة طبيعية مثل الأرض والمياه والنباتات، أو كانت من صنع الإنسان ومنها المباني ذات القيمة ومراكز المدن التاريخية. تحتاج هذه البيئة الى تدخلات ضرورية وتهيئتها للاستخدام السياحي الكفوء والمعاصر. جاءت التشريعات والمواثيق لتنظم عمليتي الحفاظ و التخطيط لهذه البيئات وتقييمها وتحديد طريقة التعامل معها ، لذلك تحددت مشكلة البحث بالحاجة الى دراسة التشريعات والقوانين الخاصة بالتعامل مع البيئات التاريخية في العراق بشكل خاص ومقارنتها مع المواثيق الدولية التي اختلفت في نفس الموضوع وتحديد الميثاق الاكثر ملائمة لسياسة الاستثمار السياحي للأبنية التاريخية ومحاولة تعميمه على سياسات التدخل الخاصة في صناعة السياحة التاريخية في العراق. يهدف البحث الى الكشف عن الميثاق الاكثر ملائمة لسياسة الاستثمار السياحي للأبنية التاريخية من بين المواثيق الدولية والمحلية . يتطلب ذلك دراسة مفهوم صناعة السياحة ومقوماته ، والتطرق الى اهم المنظمات الدولية المسؤولة عن حماية الابنية والمراكز التاريخية والحفاظ عليها، واهم المواثيق الدولية الخاصة بمنظمة الايكوموس ICOMOS الدولية التي تحدد طبيعة تعاملها مع هذه الابنية وخصوصا في مجال السياحة ومقارنتها مع المواثيق والقوانين المحلية ، والتوصل الى الاستنتاجات و التوصيات اللازمة حول ذلك .

الكلمات المفتاحية : صناعة السياحة ، الابنية التاريخية، الابنية التراثية ، المواثيق والمعاهدات الدولية.

The role of international Legislation and charters in the tourism industry Study in buildings and historical centers

Assis.Dr. Asmaa M.H Al-Moqaram ¹
asmaamh1@yahoo.com

Sumbul muhammed yunus saki
mimarsumbul@yahoo.com

Department Of Architecture / University of Technology¹
Baghdad-Iraq

(Received on 6 /10/2015 & Accepted on 21 /12/2015)

Abstract

In many countries tourism industry considered a social and cultural phenomenon, in its role in changing work patterns and standards of living and income distribution. The success or fail of this industry depend on many environmental factors, natural (such as land, water, plants) and unnatural (man-made heritage buildings and historical cities).all this need different Interventions to create a magnet for tourists especially in valuable buildings. One of these are Legislation and conventions to manage and planning these environment. The research problem is the need to explore the Iraqi and international Legislations and conventions, by comparing between them we can identify the most appropriate and effective one that help to improve tourist industry and investment policy in heritage buildings and historical cities in Iraq. Therefore the aim of research is to clarify the most suitable local and international charters and Legislations for tourist investment policy in heritage buildings. This will be through identify the tourism industry concept and its criteria, and studying the most important characters like ICOMOS charters, finally drive findings and conclusions.

Key words: tourism industry, historic building, heritage buildings, international Legislations and charters.

1-2 مقدمة

ترتبط صناعة السياحة الناجحة بتكامل عمل مجموعة من المنظومات ، ويكون التكامل في الأبنية والمراكز التاريخية محكوما بدرجة التوافق مع مجموعة من المواثيق الدولية التي تحدد سياق التعامل مع تلك الأبنية ولغرض توضيح جوانب التباين والتشابه في طبيعة تعامل هذه المواثيق مع الأبنية التاريخية سيتم اولا التطرق للسياحة وصناعاتها كمفهوم ،ومن ثم الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بالتدخل في سياسات التعامل مع الابنية والمراكز التاريخية وليتم فيما بعد تحديد استنتاجات البحث وتوصياته فيما يخص الميثاق او السياسة الأكثر ملائمة للعمل بها بهدف الاستثمار السياحي المحلي .

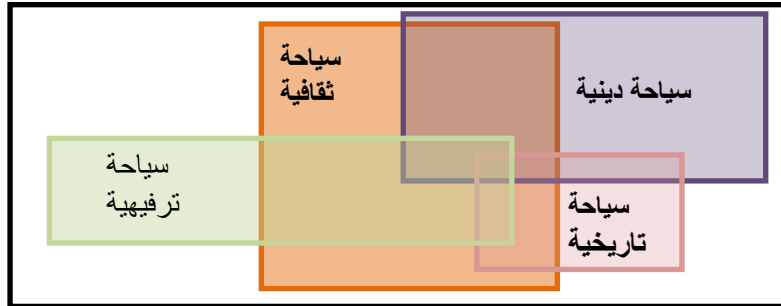
1-3 السياحة

التعريف الاصطلاحي: هي أنشطة الأشخاص المسافرين إلى أماكن خارج بيئتهم المعتادة، لمدة لا تزيد عن سنة واحدة على التوالي لقضاء وقت الفراغ، لأغراض دينية ، ترفيهية ، ثقافية ، علاجية الخ. ضمن بيئة مادية وروحية تحمل قيمة خاصة عند الضيف [http://www2.unwto.org/].

فالسياحة - بشكل عام وبمفهومها المعاصر هي وسيلة (الترفيه والترويح) - تعبر عن ظاهرة اجتماعية واقتصادية ذات أبعاد كبيرة في حياة الأمم والشعوب، تطورت ونمت وأصبح لها دور كبير الأهمية في التنمية الاقتصادية، إضافة إلى ما تولده من ديناميكية وحركة بين دول العالم وتدعيم العلاقات الدولية والإنسانية والثقافية والتقريب بين شعوب العالم . باعتبارها عاملاً مهماً من عوامل ازدهار الصناعات الحرفية التراثية التي يهتم بها السياح.[الانصاري، ص.2008،37].

السياحة الدينية هي السفر بهدف زيارة الأماكن المقدسة، وتحتل السياحة الدينية في حضارات الشعوب واقتصادها موقعاً متميزاً ومكانة بارزة، فبالإضافة لمرودها الاقتصادي فهي تشكل جسوراً حضارية مهمة للتقارب والتفاهم بين الشعوب [الانصاري، ص.3، 2008].

يظهر من التعاريف اعلاه ان ارتباط السياحة الدينية بالسياحة الثقافية والتاريخية (الاثرية) لاتفاقها على زيارة اماكن ذات قيمة روحية وتاريخية وثقافية وترتبط من جهة اخرى بالسياحة الترفيهية حيث ان السائح الثقافي قد يبحث عن الراحة والترفيه اثناء رحلته السياحية. وكما موضح في الشكل (1-1) .

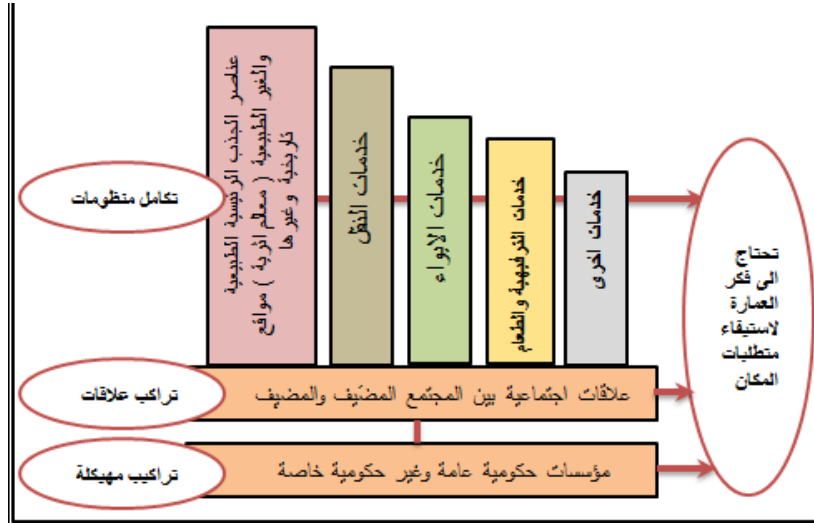


شكل (1-1): انواع السياحة ونسبها / المصدر: (الباحثان)

1-4 صناعة السياحة

عرفت منظمة السياحة العالمية (World Tourism Organization) (WTO) صناعة السياحة بكونها منظومة متكاملة من العلاقات والنشاطات السياحية مشيرة الى كونها "نظام سياحي متكامل يشمل مجموعة من النشاطات السياحية المتداخلة المكتملة بعضها لبعض ، مقدماً خدمات سياحية متنوعة ، تبدأ من عملية الحجز ، والحصول على البيانات والمعلومات للبلد المزار ، والانتقال من مكان اقامة السائح الى جهة القصد و المكوث في الفندق ، الحصول على الخدمات الطعام والشراب والمتعة و التسلية والترفيه والخدمات التكميلية الاخرى" [http://www2.unwto.org/].

وقد عرف الجميلي صناعة السياحة من وجهة نظر مرتبطة بفكر العمارة بانها " هي الصناعة المتكاملة التي تتأثر بنقاط الجذب الطبيعية والثقافية للمكان (معطيات المكان)، اي انها ترتبط ارتباطاً مباشراً بتاريخ المجتمع وحضارته والتي لا بد ان تكون بحاجة الى فكر العمارة لإعادة تشكيل تلك الحضارة وتقديمها في السوق السياحية، فضلاً عن حمايتها والحفاظ عليها". [الجميلي ، ص. 2008،36]. كما موضح في الشكل (1-2)



شكل (1-2): تكامل عناصر السياحة مع الجهات والانظمة الساندة / المصدر: (الباحثان)

5-1 معادلة صناعة السياحة

ترتبط صناعة السياحة بشكل عام بمعادلة تتألف من تراكب عناصر الجذب السياحية (كالمرافد المقدسة والابنية الدينية) بعنصر العرض السياحي مع خدمات البنية الفوقية والتحتية كعناصر للطلب السياحي ، ويكون نتيجة هذا التراكب او الصناعة هو النتاج السياحي [الطائي،2009،ص.126]. وكما موضح في الشكل (1-3).



شكل (1-3): معادلة صناعة السياحة/ المصدر: (الباحثان)

1-5-1 مقومات صناعة السياحة

ترتبط مقومات صناعة السياحة بشكل عام بجانبين رئيسيين وهما :

- العرض السياحي **Tourism supply**: يقصد به كل ما تقدمه المؤسسات أو الشركات العاملة من المنتجات السياحية ، سواء ما تعرضه المنطقة أو الإقليم أو البلد السياحي او اماكن القصد السياحي من المستلزمات التي توفرها للسواح المحتملين ، وتتمثل عوامل الجذب بالابنية والمراكز التاريخية (الاثريّة، التراثية) ، واخرى مصممة كالمتاحف والمعارض فضلاً عن الخدمات والسلع التي قد تؤثر على الأفراد لزيارة البلد المعني كالنقل، الايواء، الطعام، الترفيه. وكل مايعرضه المنتجون للبيع في السوق من سلع وعروض سياحية ، عند ثمن معين وفي فترة زمنية معينة [Formica,p. 418-430]
- الطلب السياحي **Tourism demand**: يعرف الطلب بأنه "الحاجة التي يعبر عنها السائح من خلال طلبه لسعة سياحية معينة يتأمل في الحصول عليها من خلال تجربته السياحية - (WTO)¹. ويتألف الطلب السياحي من عنصرين رئيسيين وهما: الرغبة الذاتية في السفر إلى جهة ما، والقدرة المادية التي يمكن ان تشبع الرغبة . مع الحرص على ايجاد الحلول البديلة لاستمرار الاستهلاك السياحي[Janos,2011, p211]. وفي كل الاحوال كل النواتج الحضارية التاريخية تتميز بكونها نواتج ثقافية .

¹ (WTO) منظمة السياحة العالمية (World Tourism Organization): هي منظمة تابعة للأمم المتحدة تهتم بشؤون الدول من الناحية السياحية، وتصدر الإحصائيات المتعلقة بالطلب والعرض السياحي على مستوى العالم، ومقرها في مدريد.

1-5-2 خصائص المنتج السياحي

يرتبط خصائص المنتج السياحي الثقافي بالخصائص العامة لأنماط السياحة الأخرى ويتميز عنه في نقاط معينة. وكما يلي:
أ- **المنتج السياحي منتج غير مادي ونفسي:** يتميز المنتج السياحي بأنه منتج لا يمكن رؤيته والتفتيش عنه والنماسة قبل شرائه أو حتى ضمان سد احتياجات السائح بعد استخدامه للمنتج، لارتباطه بمدى تفاعل ذلك الشخص مع المنتج. إذ يرتبط جزء كبير من المنتج السياحي برضا يستمده المستهلك من استخدامه للمنتج. إذ يكتسب السائح الخبرات أثناء التفاعل مع البيئة الجديدة وتجاربه تساعد على جذب وتحفيز العملاء المحتملين [Dictionary of Travel Tourism and Hospitality, p172].

ب - **المنتج السياحي منتج مركب وقابل للتلف:** يعد المنتج منتجاً مركباً، إذ لا يمكن توفير المنتج السياحي من قبل مؤسسة واحدة على عكس المنتجات المصنعة. المنتج السياحي يغطي تجربة كاملة من زيارة لمكان معين. وتساهم فيه العديد من مقدمي لهذه التجربة. على سبيل المثال، لوازم الطيران المقاعد، ويوفر الفندق غرفا والمطاعم، وكلاء السفر جعل الحجزات للإقامة ومشاهدة المعالم السياحية. فضلاً أنها منتج لا يمكن أن يتم إلا إذا كان العميل موجود في الواقع. وعندما يبدأ الاستهلاك، فإنه لا يمكن أن تتوقف أو تعدل. إذا كان المنتج غير المستخدمة، يتم فقدان أي فرص لاستخدامه، إذ يتم فقدان الفرصة في ذلك الوقت. لهذا يرجع السبب في طرح العروض المنخفضة التكاليف في المواسم الغير السياحية للاستفادة من الوقت والاشغال السياحي [Bhanumurthy, p16].

ج - **المنتج السياحي منتج غير متجانس:** يعد السياحة منتجاً غير متجانساً لأنها تميل إلى التفاوت في مستواه ونوعيته على مر الزمن. والسبب هو أن هذا المنتج هو خدمة تؤدي الى الناس. ونتيجة لهذا، هناك تفاوتاً في هذا المنتج. جميع الأفراد يختلفون في استخدامهم للمنتج السياحي وحتى نفس الفرد قد يختلف. فضلاً عن ان جودتها في تقديم الخدمة يختلف من حالة الى اخرى. فضلاً عن كونها منتج غير متحرك إذ المستهلك يجب أن يذهب إلى المنتج. وهذا يتطلب دراسة متعمقة لسلوك المستخدمين، وتفضيلات الذوق، ويحب ويكره بحيث التوقعات والحقائق تتزامن لرضا الحد الأقصى للمستهلك [Bhanumurthy, p18].

6-1 الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بالتدخل في سياسات التعامل مع الابنية والمراكز التاريخية:

تتميز الابنية والمراكز التاريخية عن غيرها من الإنشاءات المعمارية بانها ترتبط بمجموعة من المنظمات والهيئات الدولية المعنية بتحديد كينونة الابنية والمراكز التاريخية وحمايتها والتدخل في اسلوب التعامل مع هذه الابنية من خلال طرحها لمجموعة من المواثيق والمعاهدات والقوانين الدولية التي يتفق عليها الدول المشاركة فيها ، فضلاً عن الاشراف على مشاريع التطوير الخاصة بها ، وتمويلها مادياً . وفيما يلي عرض لاهم المنظمات والمؤسسات الدولية العربية والعالمية الخاصة بالحفاظ على الابنية والمراكز التاريخية كما موضح في الجدول (1-1).

1 -منظمة اليونسكو (UNESCO): تعد منظمة اليونسكو من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة (UN) ، وهي اختصار لـ "منظمة الأمم المتحدة للتربية، العلم ، الثقافة " United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization" انشاء في عام 1945. تهدف الى المساهمة في تحقيق السلام والأمن عن طريق تعزيز التعاون الدولي من خلال التعليم والعلوم والثقافة لمزيد من الاحترام للعدالة وسيادة القانون، وحقوق الإنسان مع الحريات الأساسية المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة. وترتبط بالتراث العالمي الثقافي والطبيعي من خلال تأمين (مواقع التراث العالمي) والحفاظ على حقوق الإنسان. فضلاً عن تحقيق رؤية متكاملة للتنمية المستدامة والتقدم المادي دون الحاق الضرر بالتراث العالمي [http://www.UN.org/]. حيث تصدرت جهودها في حماية التراث المادي والغير المادي من خلال وضع العديد من المواثيق والمعاهدات التي ترتبط بصيانة وحماية التراث الثقافي [ريهام، 2003، ص. 68].

2 - المجلس الدولي للمعالم والمواقع (ICOMOS): (International Council on Monuments and Sites) هي جمعية مهنية تعمل من أجل حفظ وحماية أماكن التراث الثقافي في جميع أنحاء العالم. تأسست في عام 1965 نتيجة لميثاق البندقية عام 1964، ويقدم توصيات لمنظمة اليونسكو عن مواقع التراث العالمي (World Heritage Site). ويقع مركزه في باريس - فرنسا ويتمثل دوره في تقديم التطبيق العملي لنظريات الحفاظ على الابنية والمراكز التاريخية من خلال اعداد مناهج وتقنيات علمية [http:// www.icomos.org /].

3 - المركز الدولي للحفاظ وترميم الممتلكات الثقافية (ICCROM): يتخصص المركز الدولي لدراسة صيانة وترميم الممتلكات الثقافية International Centre for the Study of the Preservation and Restoration of Cultural Property، تابعة لمنظمة اليونسكو يقع مركزه الرئيسي في روما-إيطاليا. هي منظمة حكومية دولية مكرسة للحفاظ على التراث الثقافي في جميع أنحاء العالم من خلال التدريب وجمع المعلومات والتعاون والبحث وتوجيه برامج الدعوة. تهدف إلى تعزيز مجال ترميم وحفظ التراث الثقافي ورفع مستوى الوعي لأهمية التراث الثقافي [http:// www.iccrom.org /].

المجلة العراقية للهندسة المعمارية العدد(4) كانون الاول لسنة 2015
4- مركز التراث العالمي (WHC- World Heritage Center): انبثق هذا المركز عن اليونسكو ، حيث نتجت عن اتفاقية عقدتها دول الاعضاء في اليونسكو في سنة 1972 م ، ونصت الاتفاقية على انشاء لجنة وصندوق التراث العالمي ، هدفها تعيين التراث الثقافي والطبيعي الذي يحمل قيم عالمية واستثنائية ، فضلاً عن تولي مهمة حمايته والحفاظ عليه واصلاحه ونقله للأجيال المقبلة [http://www.UN.org/].

جدول (1-1): اهداف ومهام المنظمات والمؤسسات العالمية الخاصة بالتراث الثقافي /المصدر: (الباحثان)

المنظمة	شعار المنظمة	اهدافها الرئيسية
(UNESCO)		حماية التراث المادي وغير المادي من خلال وضع العديد من الموائيق والمعاهدات التي ترتبط بصيانة وحماية التراث الثقافي
(ICOMOS)		تقديم التطبيق العملي لنظريات الحفاظ على الابنية والمراكز التاريخية والاثرية
(ICCROM)		تعزيز مجال ترميم وحفظ التراث الثقافي ورفع مستوى الوعي.
WHC		تعيين وتوثيق التراث الثقافي والطبيعي ، حمايته والحفاظ عليه واصلاحه ونقله للأجيال المقبلة.
الآغا خان		دعم المدن التاريخية من خلال مشاريع الترميم وإعادة الاحياء الحضري في مواقع ذات الأهمية الثقافية في العالم الإسلامي.

5- مؤسسة الآغاخان للثقافة: يعد مؤسسة شبكة الآغا خان للتنمية مؤسسة خيرية انشئت في عام 1988 م ، تعنى بتنسيق المبادرات المختلفة للأمير آغاخان فيما يخص بتحسين الحياة الثقافية وبالأخص البيئة المبنية التي يعتبر التعبير الملموس الأكثر تعقيداً في عمليات التنمية الثقافية في المجتمعات التي يتواجد فيها المسلمون . من اهم برامج هذه المؤسسة هو برنامج دعم المدن التاريخية (HCSP) الذي أنشأ 1991 لتنفيذ مشاريع الترميم وإعادة الاحياء الحضري في مواقع ذات الأهمية الثقافية في العالم الإسلامي . من خلال من هذا البرنامج هو الاضطلاع بترميم الهياكل التاريخية وتحسين الساحات العامة وإعادة تأهيل المراكز الحضرية بطرق تمكن من تحقيق التنمية الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية داخل المجتمعات المحلية [www.akdn.org] .

يتضح مما سبق تفاوت مهام المنظمات والمؤسسات الدولية التي تعني بالتراث العالمي، من خلال تدرجها في طرح الاهداف العامة والخاصة وتحديدتها للمواضيع المسؤولة عنها ، ولكنها تتفق جميعها على اهمية التراث المادي (الطبيعي ، الثقافي) وغير المادي ، وتوليها وضع التعاريف القياسية لأساليب الحفاظ على الممتلكات الثقافية ومعايير كل منها ، وضرورة حمايته والحفاظ عليه لنقله الى الاجيال المقبلة .كما موضح في الجدول (1-1):

1-7 القوانين والتشريعات الخاصة بالابنية والمراكز التاريخية :

اما عن القوانين والتشريعات فتمثلت بالاتفاقيات والموائيق الدولية الخاصة بالتراث وحمايته والحفاظ عليه والتي عملت على نطاقين مهمين :

1-النطاق الاول : وضع التشريعات القانونية والقواعد التي تنظم الحماية والحفاظ على التراث العمراني ، صياغة الاطر القانونية المترتبة على الاعتداء عليه باعتباره ابداع فكري بشري ساهمت في تشكيل الحضارة.

2-النطاق الثاني : تحديد التشريعات والمعاهدات الدولية التدابير التي ينبغي ان تتخذها كل دولة لحماية تراثها على الصعيد الوطني [الزهراني،2012 ، ص.46] .

وسوف يختص البحث بالذكر للتشريعات والمعاهدات التي تخص النطاق الثاني لما يشمله من نقاط تحدد اسلوب التعامل المعماري للمباني التاريخية ، من خلال طرحها لموائيق منظمة الايكيروس وميثاق النجف فضلاً عن تطرقها الى النطاق الاول من خلال تحليل القانون العراقي لحماية الاثار لسنة2003 وهذه التشريعات والمعاهدات. كما يلي حسب التسلسل الزمني:

أولاً: اهم الموثيق الدولية والمحلية الخاصة بالتعامل مع الابنية والمراكز التاريخية :

دأبت منظمة الايكموس (ICOMOS) على طرح مجموعة من الموثيق الدولية ، تتضمن مواضيع متخصصة عن تحديد الابنية والمراكز التاريخية وحمايتها والتدخل في استراتيجيات التعامل معها مجال الحفاظ والترميم والتوظيف طبقاً للمعايير التي وضعها المؤسسات والمنظمات الدولية . من خلال الاستناد الى مجموعة من الاهداف و المبادئ والبنود يتم الاتفاق عليها في الميثاق وتلزم بها الدول الموقعة عليها ، في اتخاذها كمرجع للتعامل مع ابنتها ومراكزها التاريخية. وسيتم طرح اربعة موثيق دولية للايكموس وتحليل اهم النقاط والمحاور التي استندت عليها وهي.

1- ميثاق فينسيا 1964 (الميثاق الدولي لحفاظ والترميم)

Monuments and International Charter for the Conservation and Restoration of Sites (Venice Charter 1964)

ركز ميثاق فينسيا على الشواخص التاريخية ، واهميتها في دعم الاصاله المبنية على شواهد مادية موثقة تتعامل مع المباني التاريخية كشواهد تاريخية، وقد اتسع نطاق الابنية التاريخية ضمن هذا الميثاق لتشمل المستوطنات والحضرية حيث عرفت مفهوم الشواخص التاريخية بانها تلك الشواهد المادية الوثيقة التي لا يقتصر فقط على العمل المعماري المنفرد وإنما أيضاً تشمل المستوطنات الحضرية أو الريفية حيث يُكشف عن دليل على حضارة معينة، أو تطور متميز، أو حدث تاريخي. وهذا تطبيقه لا يقتصر على الأعمال الفنية العظيمة وإنما أيضاً الأعمال العادية من الماضي التي تكتسب طابعاً تراثياً بمرور الزمن [Venice charter,1964,p1] .

كما اكدت الوثيقة على حاجة الابنية والشواخص التاريخية الى التدخلات المعاصرة ، تضمن اعمال الحفاظ والترميم والتوثيق ، للابقاء على هذه الشواخص التاريخية وحفظها كأعمال فنية ، وكشاهد عيان لعصرها .

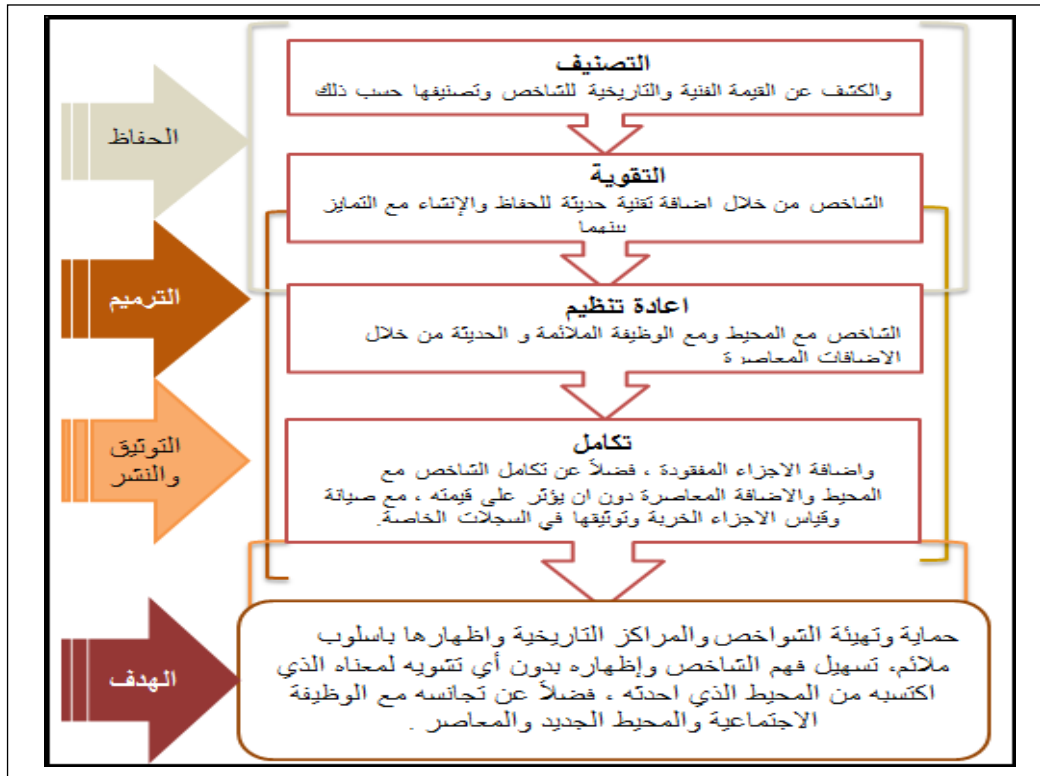
وشمل مفهوم الحفاظ على توظيف الشواخص التاريخية من خلال استغلالها لغرض اجتماعي مفيد. هذا المفهوم يتطلب حماية الشاخص من تغيير الهيئة أو تزيين المبنى فضلاً عن توثق التحويرات التي يتطلبها تغيير الوظيفة ويمكن السماح بها. على حماية الشواخص التاريخية . كما يتضمن الحفاظ على الشاخص وقاية المحيط الذي لا يخرج عن القياس. أينما تواجد المحيط التقليدي، يجب الإبقاء عليه. يجب أن لا يتم السماح بأي إنشاء جديد، أو تهديم، أو تحوير يمكن أن يُغيّر علاقات الكتلة ولونها . كما لا يمكن السماح بإزالة كل أو جزء من الشاخص إلا عندما يتطلب الحفاظ على الشاخص ذلك أو عندما تُسوّغ ذلك المنفعة الوطنية أو الدولية ذات الأهمية القصوى [Venice charter,1964,p1] .

اما مفهوم الترميم فقد عرفه الميثاق باتها عملية عالية التخصص. هدفها الحفاظ والكشف عن القيمة الفنية والتاريخية للشاخص وتعتمد على احترام المادة الأصلية والوثائق الحقيقية. وقد اعتمد مبدأ الترميم على تقديم الاقتراحات المثلى لاعمال الاضافة والازالة بخصوص المبنى التاريخي والمبادئ التي يجب التزامها [Venice charter,1964,p3]. وقد شخّصت عملية الاضافة على ثلاثة مستويات ، تضمن المستوى الاول : (1) اضافة او استكمال الاجزاء المفقودة ، من خلال تكامل بدائل الاجزاء المفقودة بتجانس مع الكل، وتمييزها عن الاصل كي لا تُزَيّف عملية الترميم الدليل الفني أو التاريخي. كما ان استرجاع الاجزاء القديمة يجب ان تكون خارج الافتراضات. (2) إعادة التجميع للأجزاء الموجودة لكنها متناثرة وهي الحالة Anastylis . بهدف أن تكون المادة المستعملة للتكامل دائماً متميزة ويجب أن يكون استعمالها بأقل ما يمكن والذي سيضمن الحفاظ على الشاخص وإعادة شكله إلى سابق عهده. اما المستوى الثاني فقد اكد على (1-2) الاضافة المعاصرة لتلائم الوظيفة المعاصرة ، لا يمكن السماح بإضافات إلا إن كانت لا تحط من قدر الأجزاء المهمة للمبنى، ومحيطه التقليدي، وتوازن تشكيله وعلاقته بمجاوراته. [Venice charter,1964,p1] .

كما ركز في المستوى الثالث على (1-3) الاضافات الخاصة بتقوية الشاخص بتقنيات جديدة ، حيث أينما تثبتت عدم كفاية التقنيات التقليدية، يمكن إنجاز تقوية الشاخص من خلال استعمال التقنيات الحديثة للحفاظ والإنشاء، والتي اثبتت كفاءتها من خلال البيانات العلمية وعن طريق التجربة. يجب أن تتم التقنيات وفقاً للمواصفات (المعايير) العلمية والتوصية التي تُعرّف المبادئ الدولية المنصوص عليها و التي تبنتها اليونسكو عام [Venice charter,1964,p.4].

اما الاقتراحات المقدمة بخصوص (3) الازالة فننص على ان الشاخص لا ينفصل عن (متلازم مع) التاريخ الذي شهده ولا عن المحيط الذي أحدثه. حيث بازالة اي جزء من الشاخص الا للضرورة القصوى للحفاظ عليه او للمنفعة العامة ذات الالهية القصوى ، وتشمل في الغالب النحت، أو الرسم، أو التزيين التي تشكّل جزءاً متمماً للشاخص يمكن إزالتها عنه فقط في حالة كون ذلك الوسيلة الوحيدة لتأمين الحفاظ عليها.

المجلة العراقية للهندسة المعمارية العدد (4) كانون الاول لسنة 2015
 اما مفهوم التوثيق فقد تضمن توثيق دقيق على شكل تقارير تحليلية وتوضيحية، موضحة بالرسوم والصور؛ تتضمن كل مرحلة من عمل التصنيف، والتقوية، وإعادة التنظيم، والتكامل، فضلاً عن المقالات التقنية والمنهجية الموضوعية خلال فترة العمل. هذا السجل يجب وضعه في أرشيف مؤسسة عامة، ووضعها تحت يد الباحثين. فضلاً عن اعمال النشر .
 يتبين من الطرح اعلاه ان بنود ميثاق فينيسيا كان اكثر تفاعلاً في تعامل المبنى التاريخي ضمن العصر الذي يتعايش معه ، مع التزامه بمبادئ الحفاظ الصارمة الا انه طرح مجمل من التدابير مستندا على اساليب الحفاظ والترميم والتوثيق اللازمة لكل مبنى تاريخي جاعلاً من الحفاظ الاولوية الرئيسية للميثاق ، وذلك من خلال اعمال التصنيف لتقييم الشواخص حسب كونها ابنية او مراكز تاريخية وان كانت ابنية اثرية ام تراثية قيمة . والتقوية من خلال ترميم الابنية التاريخية وحسب اعمال الاضافة الخاصة بتقوية المنشآت واعادة التنظيم المبنى التاريخي من خلال الاضافة بما يلانم الوظيفة المعاصرة والتكامل باستكمال الاجزاء المفقودة . ذلك لتهيئة المبنى التاريخي وتوظيفها لغرض اجتماعي مفيد ، وإظهارها بأسلوب ملائم لتسهيل فهم الشاخص وإظهاره بدون أي تشويه لمعناه. كما موضح في الشكل (1-4).



شكل (1-4): التدابير التي استند عليها ميثاق فينيسيا / المصدر: (الباحثان)

2 Charter for the Conservation of Historic Towns and Urban Areas (Washington Charter 1987):

يتعلق ميثاق واشنطن الصادر عن اجتماع منظمة الايكموس الخاص بالمناطق الحضرية التاريخية ، ويصنفها حسب مساحتها الى كبيرة وصغيرة ، او حسب نوعها كالمدن، والقرى والمراكز الحضرية والأحياء . كما تضمن الميثاق توضيحا لاسس تقييم هذه المناطق ، وذلك على اساس الشخصية التاريخية للقرية أو المنطقة الحضرية وكل تلك المواد والعناصر الروحية التي تعبر عن تلك الشخصية، وتشمل [Washington Charter, 1987,p9]:

- الطُّرُز الحضرية المعروفة بوساطة قطع الأرض والشوارع.
- العلاقات ما بين الأبنية والفضاءات المفتوحة والخضراء.
- المظهر المألوف، الداخلي والخارجي، للأبنية والمعرف من خلال المقياس، والحجم، والطرز ، والإنشاء، والمواد، والألوان، والديكور.
- العلاقة بين القرية أو المنطقة الحضرية ومحيطها الطبيعي والذي من صنع الإنسان.
- الوظائف المتنوعة التي تتطلبها القرية أو المنطقة الحضرية عبر الزمن.

كما تضمن البند الرئيسي للميثاق دراسة الطُّرُق الضرورية للحفاظ على القرى والمناطق الحضرية التاريخية. وتعزيز التوافق لكل من الحياة الخاصة وحياة المجتمع في تلك المناطق فضلاً عن الحفاظ على الملكيات الثقافية . حيث عرف "الحفاظ على القرى والمناطق الحضرية التاريخية" بأنها تلك الخطوات الضرورية لحماية مثل تلك القرى والمناطق والحفاظ عليها وترميمها ، فضلاً عن تطويرها وتكييفها بصورة توافقية مع الحياة المعاصرة، وقد ركز الميثاق على ايجاد الاليات المناسبة لضمان برنامج حفاظي ناجح للمناطق والمراكز التاريخية ، وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية .
[Washington Charter , p.61987] :

تضمن المحور الاول دراسة العوامل الرئيسية المؤثرة على الحفاظ وامكانية تعزيزها وتشمل
- اعداد الدراسات والبحوث المسبقة ، من خلال توثيق الظروف الموجودة في المنطقة بصورة شاملة ، واعداد الدراسات الاثرية والتاريخية والمعمارية والاجتماعية والاقتصادية .

- دورالمجتمع المحلي الساكن ، يتطلب مشاركة ودعم المجتمع المحلي لخطة الحفاظ على المناطق التاريخية، وضع برنامج معلوماتي (بياني) عام لجميع السكان، بدءاً من الأطفال في عمر المدرسة، والوعي باهمية مناطق سكنهم .
- تحديد المعايير والمواصفات ، كل من المعايير التشريعية من خلال مقارنة برامج الحفاظ مع بنود المواثيق التي يخصها ، والالتزام بمبادئ وأهداف هذا الميثاق وميثاق فينيسيا ، الدعوة الى المرونة و تجنُّب التصلُّب (بالرأي) والقوانين والانظمة الضيقة الرؤية .المعايير الادارية تشكيل لجان السياسيين والمخططين وتحديد الاطراف المشاركة في العمل . المعايير المالية وتحديد الميزانية الخاصة ببرنامج الحفاظ . المعايير الفنية الخاصة باختيار الحرفيين والايدي العاملة الكفوءة،اخضاع جميع المحترفين المعنيين بالحفاظ إلى تدريب خاص [Washington Charter p.11,1987] .

كما شمل المحور الثاني من الميثاق تصنيف الابنية الخاضعة لبرامج الحفاظ من خلال تحديد اسلوب الحفاظ عليها وهي : ابنية يجب الحفاظ عليها ، ابنية يجب الحفاظ عليها في ظروف معينة ، ابنية يحافظ عليها في ظروف استثنائية ، ابنية يمكن الاستغناء عنها .

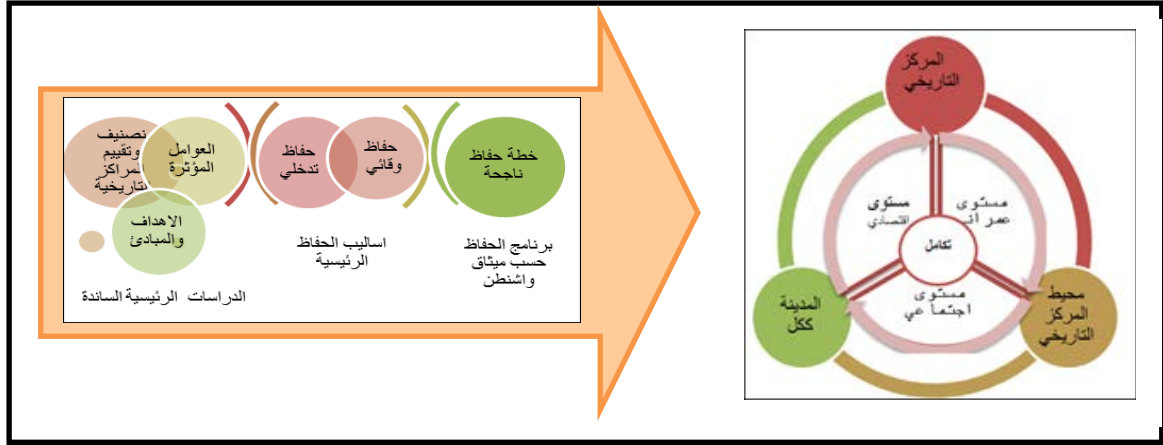
تضمن المحور الثالث تحديد سياسات التدخل الخاصة بالمناطق التاريخية وذلك من خلال لتحقيق اهداف برامج الحفاظ في تحسين السكن ، فضلاً عن تامين علاقة توافق بين المناطق التاريخية والمدينة ككل . وذلك من خلال الاليات التالية :
- الية الترميم ، ويشمل استعادة الاجزاء المتهترئة وتقوية وتنظيم الهيئة الخارجية للمبنى .

- الية الصيانة ، يتضمن الصيانة والادامة المستمرة كأساس للحفاظ الكُفاء على المنطقة الحضرية التاريخية.
- الية الحماية ، وتعني بحماية القرى التاريخية ضد الكوارث الطبيعية والأضرار المؤدية مثل التلوث والاهتزازات ، كي يتم حفظ التراث، فضلاً عن أمن وسلامة سكانها. أياً كانت طبيعة الكارثة التي تؤثر في القرية أو المنطقة الحضرية، يجب تبني مقاييس وقائية وترميمية للشخصية المعينة للملكيات المعنية.

- الية التكيف الفيزيائي من خلال إنشاء مبانٍ جديدة، أو تكييف مبانٍ موجودة، والالتزام ب(المخطط) الحدود الفضائية الموجودة ، خاصة فيما يخص المقياس، وحجم قطعة الأرض.

- الية اعادة التوظيف من خلال توظيف الابنية التاريخية بالوظائف والفعاليات الجديدة المتلائمة مع شخصية القرية أو المنطقة الحضرية التاريخية

- الية التطوير من خلال تقديم عناصر حديثة تتوافق مع المحيط يجب ضمان تقبلها والتشجيع عليها ، طالما كان بإمكان مثل تلك المعالم الإسهام في إثراء المنطقة. السيطرة على المرور داخل القرية أو المنطقة الحضرية التاريخية وتخصيص مناطق كمواقف السيارات في المساحات المحيطة وتخطط بطريقة لا تلحق الضرر بالنسيج الحضري لها أو ببيئتها. عندما يتم تجهيز مخططات الحضرية أو الإقليمية لإنشاء طرق سريعة رئيسية، يجب أن لا تحترق القرية أو المنطقة الحضرية، لكنها يجب أن توفر مدخلاً لها. (Washington Charter, p13 1987) ،) .



شكل (1-5): الجوانب الذي اختص بها ميثاق واشنطن / المصدر: (الباحثان)

يتضح من الطرح اعلاه ان ميثاق واشنطن ، ركز على خطة الحفاظ للمناطق التاريخية من خلال توجيهين متلازمين وهما التوجه الحفاظي والتوجه التدخل لبرنامج الحفاظ على المراكز والمدن التاريخية تساندها مجموعة من الدراسات والعوامل التي تساعد في تكوين برنامج معلوماتي كامل لاعداد خطة الحفاظ .فضلاً عن تأكيد الميثاق الى اهمية تحقيق التكامل بين المركز التاريخ ومحيطه وباقي اجزاء المدينة ككل وعلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي والعمراني.وكما موضح في الشكل(1-5).

3- الميثاق الدولي للسياحة 1999 الميثاق الدولي للسياحة الثقافية ، ادارة السياحة في المواقع التراثية

INTERNATIONAL CULTURAL TOURISM CHARTER Managing Tourism at Places of Heritage Significance (1999)

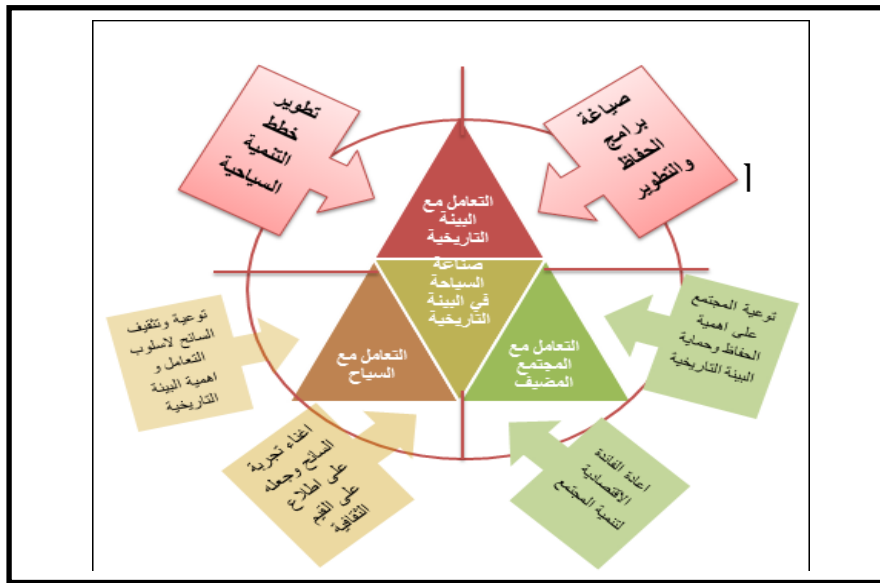
يعتبر الميثاق الدولي للسياحة الصادر عن منظمة الايكموس سنة 1999 هو الميثاق الاساسي الذي اكد وبشكل مباشر على اهمية العلاقة التفاعلية الديناميكية بين السياحة والتراث الثقافي . حيث تناول بنود الميثاق ثلاثة محاور رئيسية تعزز دور السياحة المحلية والعالمية في منح التراث الثقافي الفرصة للتبادل الثقافي واكتساب الخبرة عن ثقافة الشعوب ، فضلاً عن دور السياحة في اعطاء التراث الثقافي قيمة اقتصادية وتسخير التمويل المتأتي منها لصونها وتوعية المجتمع وبذلك يكون عاملاً مهماً للتنمية عندما تدار السياحة بشكل ايجابي (cultural tourism Charter, 1999، ص. 22-23). حيث ركز المحور الاول على صياغة البرامج والسياسات التعامل مع البيئة التاريخية وذلك من خلال نقطتين رئيسيتين تضمن الاول تطوير خطط التنمية السياحية و اساليب وبرامج عرض وتفسير الاماكن التراثية والتقاليد والممارسات الثقافية بشكل يكون سهلة ومشجعة ويجعل الزائر على اطلاع على القيم الثقافية المختلفة والمتنوعة ، وبطرق تحفيزية ومعاصرة و ملائمة للثقافة والتعليم والاعلام وشرح الشخصية التاريخية والبيئية والمعلومات الثقافية مع الاخذ بنظر الاعتبار الابعاد الجمالية والاجتماعية والثقافية والمناظر الطبيعية ، وخصائص التنوع الحيوي للاماكن التراثية والدعوة الى استخدام المواد المحلية والاخذ بنظر الاعتبار الانماط المعمارية المحلية والتقاليد العامة .

كما يتضمن النقطة الثانية ، صياغة برامج الحفاظ والتطوير بطريقة تضمن الابقاء على اصالة الاماكن التراثية وملحقاتها ، التي يعبر عنها بالنماذج الفيزيائية الملموسة والتقاليد والعادات الغير الملموسة وما يقابلها من برامج ترقية الاماكن التراثية وتطويرها لزيارة السياح مع وضع خطة ادارة وتقييم القيم الطبيعية والثقافية ووضع حدود معينة للتغير المقبول والمناسب ولاسيما تاثيرات الزوار والتنوع البيولوجي والمشاريع الترفيهية المقامة .اعداد برامج تعزيز السياحة وتوزيع الفعاليات لتخفيف الضغط على اماكن المحافظة عليها من خلال تشجيع الزوار على تجارب ثقافية اوسع للتعرف على خصائص التراث الطبيعي في المنطقة ولتقليل التقلبات في عدد الوافدين وتجنب الإفراط في أعداد الزوار في وقت واحد. توزيع وبيع منتجات الحرف اليدوية المحلية وغيرها من المنتجات لتوفير عائد اقتصادي واجتماعي للمنطقة المضيفة مع ضمان عدم تدهور البنية الثقافي (cultural tourism Charter, 1999، صفحة 26) .

وشمل المحور الثاني: تهيئة واعداد الزائر للتجربة السياحية لتكون مفيدة ومرضية وممتعة في نفس الوقت ، من خلال توعية وتنقيب الزائر لاحترام حرمة الاماكن الروحية والممارسات والتقاليد ، واحترام قيم وانماط الحياة الخاصة بالمجتمع المضيف والتشجيع على التصرف بصورة مسؤولة . ومن جهة اخرى التخطيط للأنشطة السياحية وتقديم

المجلة العراقية للهندسة المعمارية العدد(4) كانون الاول لسنة 2015
التسهيلات المناسبة لراحة وسلامة ورفاه الزائر وتعزيز التمتع بالزيارة دون ان يكون لها اثار سلبية على السمات الهامة او الخصائص الفيزيائية للمناطق التراثية (cultural tourism Charter، ، 1999 p24) .

اما المحور الثالث فيتعلق بموضوع المجتمعات المضيضة والسكان الاصليين للبيئات التاريخية ، حيث يظهر موقف المجتمع المحلي في التعامل مع برامج التطوير السياحية وبرامج الحفاظ على مستويين ، يتضمن المستوى الاول اعادة الفائدة من الانشطة السياحية والحفاظ الى الدولة المضيضة ، من خلال دور المخططين والسياسيين على التوزيع العادل لفوائد السياحة والتنمية السياحية بين المناطق والبلدان لتحسين مستوى التنمية الاجتماعي والاقتصادي ، و تدريب وتوظيف المرشدين السياحيين والمترجمين من المجتمع المضيف لتعزيز مهارات السكان المحليين في عرض وتفسير القيم الثقافية ، توزيع أنشطة وإدارة الحفاظ والسياحة على الفئتين من الرجال والنساء بالتساوي من خلال توفير فرص العمل والدورات التدريبية والتعليمية . اما المستوى الثاني فيبحث عن توعية السكان المحليين على حماية التراث الثقافي والحفاظ عليه واثبات اهمية ذلك لهم ولابناء المجتمع كافة ، فضلاً عن دور صانعي السياسات والمخططين والباحثين والمصممين والمهندسين المعماريين والمترجمين على فهم ومساعدة في حل القضايا والمشاكل بما يحترم التراث الثقافي ويحافظ عليه . (P25-26 1999,cultural tourism).



شكل (1-6): الجوانب التي اخصت بها ميثاق السياحة 1999 / المصدر: (الباحثان)

يتضح من الطرح اعلاه ان ميثاق الدولي للسياحة ، جاء على شكل برنامج متكامل لصناعة السياحة في البيئات التاريخية من خلال مشروع التنمية المتكاملة التي تشمل النظرة التطويرية والحفاظية في الوقت نفسه لكل من متطلبات البيئة التاريخية ومتطلبات المجتمع المحلي ومتطلبات السائح . وكما موضح في الشكل (1-6) .

4- ميثاق الايكوموس 2003 مبادئ التحليل والحفاظ لإعادة هيكلة التراث المعماري

structural ICOMOS Charter – Principles for the analysis, conservation and restoration of architectural heritage (2003)

ركزت بنود الميثاق الخاص بمبادئ التحليل والحفاظ لاستعادة وترميم هياكل التراث المعماري على ان عملية استعادة او ترميم الهياكل المعمارية التراثية هي عملية معقدة ترتبط بالعديد من المستويات الفكرية والمادية ، مع الاستناد الى تطبيق الأنظمة القانونية ومعايير البناء الحديثة. للتوصل من خلال اساليب التحليل والمعالجة العقلانية الى القرارات المناسبة والضرورية المناسبة للسياق الثقافي.

حيث يرتبط المستوى الفكري في عملية استعادة وترميم الهياكل المعمارية التراثية من خلال الاستناد الى سياسات الحفاظ على قيمة وأصالة التراث المعماري والتي لا تقوم على معايير ثابتة حيث ان التعامل مع التراث المادي يتطلب احترام لجميع الثقافات الخاصة باصالة التراث المعماري وقيمه التاريخية ضمن السياق الثقافي الذي تنتمي إليه.

اما المستوى المادي فيعني بالتغيرات او الإجراءات المرتبطة بسياسات الصيانة والترميم على المستوى الفيزيائي لهيكل التراث المعماري لاغراض اعادة الاستخدام او التوظيف . حيث يتطلب استعادة هيكل التراث المعماري اعداد منهج

المجلة العراقية للهندسة المعمارية العدد (4) كانون الاول لسنة 2015
متكامل عن عملية الصيانة والاستعادة او الترميم ، طبقاً الى الانظمة والمواثيق الخاصة بهذا الجانب . فضلاً عن مرحلة
الاعداد لتطبيق المنهج المطلوب والذي يتضمن الفهم الكامل للخصائص الانشائية والمادية في ممارسة الحفظ. معلومات
أساسية على المنشأ في الدول الأصلية والمتبعة في الموقع التاريخي، من التقنيات التي استخدمت في البناء، على التحولات
وآثارها، على الحالة الراهنة للهيكل التراثي. (ICOMOS Charter، 2003، P38-39).

حيث يرتبط اعداد المنهج بعدد من المراحل تشمل :

- **تشخيص المشكلة** الخاصة بالهيكل التراثي المعماري وتستند على ثلاثة مناهج رئيسية وهو المنهج النوعي والتاريخي
والكمي ، ويقوم المنهج النوعي على الملاحظة المباشرة لتضرر الهيكل الانشائي والتهره المادي ، اما المنهج التاريخي فيعتمد على
البحوث التاريخية والأثرية، والمنهج الكمي يعتمد أساساً على الاختبارات المادية والانشائية والرصد والتحليل الإنشائي.

قبل اتخاذ قرار بشأن التدخل الهيكلي لا بد من تحديد أولاً أسباب الضرر والاضمحلال، وبعد ذلك تقييم مستوى سلامة البناء.
تقييم مستوى سلامة البناء هي الخطوة الأخيرة في التشخيص ويعتبر أساساً لتدابير الحفظ والتعزيز ، حيث يتم
تحديد الحاجة إلى تدابير العلاج من خلال التوفيق بين التحليل النوعي مع التحليل الكمي: الملاحظة المباشرة، والبحث
التاريخي، التحليل البيئي ، فضلاً عن التجارب والاختبارات حيث يقرر التدخل بما يتناسب مع أهداف السلامة المحددة ،
لضمان سلامة ومتانة الهيكل مع أقل ضرر على قيم التراث. تقديم تقارير توضيحية عن التشخيص واسباب الضرر وتقييم
السلامة (ICOMOS Charter، 2003، P39).

قرار التدخل : يستند قرار التدخل لحل مشكلة الهيكل التاريخي من خلال تحديد عدد من المستويات من ضمنها :

- **تحديد نوع التدخل** ، على اساس تدخل علاجي يهتم بمعالجة مشكلة واقع الحال ، او على اساس مبدأ العلاج او
الصيانة الوقائية والتي تعتمد على معالجة الاسباب الجذرية بدلاً من الاعراض .

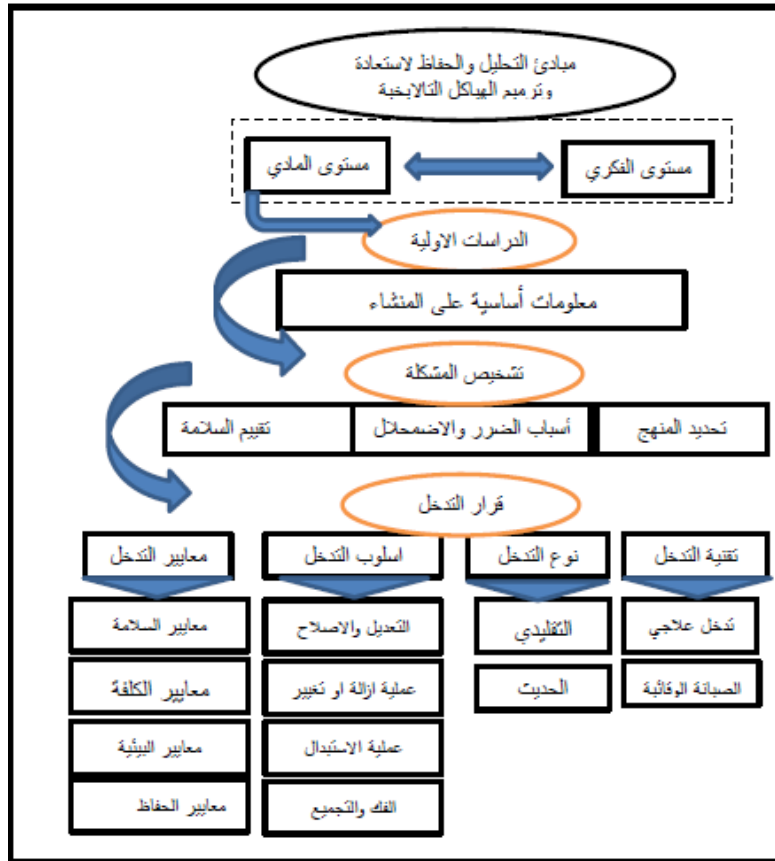
- **تحديد تقنية التدخل** ، سواء باستخدام التقنيات التقليدية الخاصة باستخدام المواد و الطرق التقليدية في عمليات الصيانة
والترميم، او باستخدام تقنيات حديثة ومواد جديدة ودراسة مدى توافقها مع المواد الموجودة وتكامل اجزاء الهيكل التاريخي

- **تحديد اسلوب التدخل** ، ويشمل عمليات التعديل والاصلاح للهيكل المتدهورة . عملية ازالة او تغيير بعض الاجزاء
للضرورة القصوى دون التأثير بملامح المواد التاريخية او المعمارية المميزة . عملية الاستبدال بعض الاجزاء باخرى
بهدف تقوية المنشأ وذلك للضرورة فقط .عملية الفك والتجميع ويشمل تفكيك وإعادة تجميع الاجزاء التاريخية كتدبير
اختياري التي تتطلبها طبيعة المواد وهيكل وعندما يكون صيانتها بوسائل أخرى ضارة (ICOMOS، 2003،
Charter، ص 38).

- **تحديد المعايير الواجب الالتزام بها اثناء عمليات التدخل** ، وتشمل معايير السلامة والامان ينبغي لعمليات الحفاظ
والصيانة ان لا تؤثر سلباً على متطلبات السلامة. ومعايير الكلفة الاقتصادية ومعايير البيئية فضلاً عن معايير الحفاظ
على القيمة التاريخية للهيكل ؛ ويجب على كل تدخل احترام المفهوم والتقنيات والقيمة التاريخية للدول الأصلية.

- **تحديد مجموعة من الاجراءات التي يجب اعتمادها اثناء عمليات التدخل وتشمل** ، استخدام أنظمة حماية مؤقتة
تستخدم خلال التدخل من دون خلق أي ضرر على قيم التراث . اعداد برامج الرقابة المصاحبة لعمليات التدخل ،
تعمل على تدقيق ورصد أثناء وبعد تدخل للتأكد من فاعلية النتائج .مع توثيق جميع أنشطة التحقق والرصد وحفظها
كجزء من التاريخ ، (ICOMOS، 2003، p.40).

يتضح من الطرح اعلاه ان تحقيق عمليات ترميم واستعادة الهياكل التاريخية بشكل متكامل يتطلب خطة شاملة
متكاملة التي تعطي الوزن الواجب لجوانب مختلفة من العمارة ، والهيكل الانشائي والوظيفة وذلك من خلال عدة
مراحل وخطوات نظرية وتنفيذية ، كما موضح في الشكل (1-7) .



شكل (1-7): الجوانب التي اخص بها ميثاق الايكوموس 2003 / المصدر: (الباحثان)

5- ميثاق النجف للحفاظ وترميم وتأهيل المدن والمواقع والشواخص التاريخية والتراثية لسنة 2013م
 بإشراف عدد من الاساتذة المعماريين ذوي الاختصاص برئاسة "الدكتور محمد قاسم عبد الغفور - جامعة
 النهرين - قسم الهندسة المعمارية

يعد ميثاق النجف الخاص بالحفاظ والترميم وتأهيل المدن والمواقع والشواخص التاريخية والتراثية من الدراسات التي حاولت الجمع بين بنود واهداف الموثيق والمعاهدات التي اتفق على توقيعها العراق في نهايات القرن العشرين (مثل ميثاق فينيسيا) وبالتنسيق مع الجهات المحلية والعالمية مثل اليونسكو والICOMOS ومنظمة العواصم والمدن الاسلامية التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي، ومنظمة المدن العربية التابعة لجامعة الدول العربية . ومحاولة اعادة المركز الاقليمي لصيانة الممتلكات الاثرية الى العراق مرة ثانية. حيث يتم فيها تحديد كل المحاور التي ينبغي الحفاظ عليها في مدينة النجف مع وصف الآليات اللازم إتباعها لانجاز هذا الهدف.

حيث تناولت الوثيقة الحفاظ على الابنية والمواقع التاريخية وعلى مستويين رئيسيين مستوى مباشر يتضمن سياسات الحفاظ والتدخل على الابنية والمواقع التاريخية حسب الانطقة والمساحة التي تشغلها ، حيث صنفت الشواخص التاريخية على اساس نطاق المدينة ، الحفاظ على نطاق وحدة الجيرة ، الحفاظ على نطاق الابنية الدينية والاخرى ، الحفاظ على نطاق التفاصيل والاعمال الفنية والتزيينية . مع التاكيد على تكامل سياسات التدخل وتلاحمها في التعامل مع الانطقة وعلى اربعة مستويات رئيسية الاقتصادية والاجتماعية والمعمارية وعلى مستو التخطيط العمراني والاقليمي ، لضمان كفاءة العمل واستمرارية المنطقة على العطاء (ميثاق النجف، ص. 2و3 ، 2013) ، الجدول (1-2) .

اما المستوى الغير المباشر من سياسات التدخل التي تجري على الانطقة مجتمعتاً ، فيتضمن سياسة الحفاظ على نظم الطاقة المتجددة ومبادئ الاستدامة من خلال المحافظة على أنظمة الطاقة ومعايير الاستدامة في المباني التراثية و تشجيع اعتمادها وتوظيفها في أنظمة البناء المعاصر .

التسجيل والتوثيق والنشر ، وينقسم الى ثلاثة اجزاء وتشمل التسجيل يعني تدوين جميع اعمال الحفاظ، أو الترميم، أو التقيب، ويكون على شكل تقارير تحليلية وتوضيحية، موضحة بالرسوم والصور؛ ويتضمن جميع التدابير التي تم

المجلة العراقية للهندسة المعمارية العدد (4) كانون الاول لسنة 2015
 الاشارة اليها في ميثاق واشنطن 1999 من اعمال (التصنيف، والتقوية، وإعادة التنظيم، والتكامل،) فضلاً عن المقالات
 التقنية والمنهجية الموضوعة خلال فترة العمل. وترك السجل في مؤسسة عامة في متناول جميع الباحثين والدارسين.

النطاق	مستوى التدخل	التفاصيل
نطاق مدينة	على مستوى تخطيط عمراني	- السيطرة على المرور ومناطق ومواقف السيارات وعدم تقاطعها مع حركة السابلة - التكيّف وإعادة الاستعمال للبنى المحلية يجب أن يتم من خلال أسلوب يحترم سلامة البنية، شخصيتها وشكلها بينما يكون متلائماً مع مواصفات (معايير) المعيشة المقبولة والمعايير العالمية، بما يضمن الاستمرارية والتواصل الحضاري. - يجب أن تُتخذ التداعلات في البنى المحلية بأسلوب يحترم ويصون سلامة الموقع، وعلاقتها بالبيئة الطبيعية والبيئة الحضرية والظواهر الفيزيائية والثقافية (الحضارية)، وعلاقة بنية بأخرى .
	اجتماعي واقتصادي	- يُراعى العمل المعاصر في المباني المحلية، والمجاميع والمستوطنات، قيمها الثقافية (الحضارية) وشخصيتها التقليدية، ويسعى الى التقدير والحماية الناجحة للموروث المحلي والذي يعتمد على مدى انخراط ومساندة المجتمع، والاستعمال المستمر، والصيانة
نطاق وحدة جيرة	على مستوى تخطيط عمراني	- تحسين السكن وتطوير المباني السكنية المتهرئة والمنهارة
	اجتماعي واقتصادي	- مشاركة المجتمع في عمليات التطوير والحفاظ - تقوية مفاهيم وحدة الجيرة والترابط الاجتماعي ورفع الرصيد السكني، كما وقد يتطلب الأمر بعض الإجراءات الإدارية لتنقية المدينة الحضرية من المهن والفعاليات غير اللائقة التي تتراكم في المناطق المشابهة، و التي تجعلها غير ملائمة لسكانها الأصليين الذين ينزحون بسببها الى مناطق أخرى، فتضعف صلات الجيرة بسبب ذلك.
	على مستوى عمراني	اعتبارها ارث روحي ومادي، وبالتالي الحفاظ عليه كشخص رئيسي على مستوى المدينة ومستوى ساكنيها وزائريها
نطاق ابنية اخرى	على مستوى معماري	- الحفاظ والكشف عن القيمة الفنية والتاريخية للشاخص مع احترام المادة الأصلية والوثائق الحقيقية، كذلك تمايز الاضافة بطابعه المعاصر عن التشكيل المعماري ويحمل. -تكييف وتوظيف الابنية التاريخية - لا يمكن السماح بإزالة كل أو جزء من الشاخص. - يمكن إنجاز تقوية الشاخص من خلال استعمال أي تقنية حديثة للحفاظ عليه، وذلك بعد التأكد من كفاءتها، وعدم الأخلال بمظهر الشاخص باظهار معالم التقنيات الحديثة - تتكامل بدائل الأجزاء المفقودة بتجانس مع الكل، لكن في الوقت نفسه يجب تمييزها عن الأصل كي لا تُزيّف عملية الترميم للدليل الفني أو التاريخي
	على مستوى اجتماعي واقتصادي	تكييف الابنية التاريخية للحياة المعاصرة يتطلّب اهتماماً حذراً أو تطويراً للفعاليات الخدمية العامة، مع تأمين كافة متطلبات البنى التحتية الفنية والثقافية
نطاق التفاصيل المعمارية والرسوم	على مستوى معماري	المواضيع من نحت، أو رسم، أو تزيين التي تشكّل جزءاً متمماً للشاخص لايمكن إزالتها عنه كونها جزء منه.

اما التوثيق و تشمل جرد وتسجيل للشاخص او المراكز التاريخية المؤهلة للحفاظ من خلال تدوين مجموعة من المعلومات حول الشاخص وتشمل اربعة انواع من المعلومات وهي:

- **معلومات تعريفية عن الشاخص او المركز التاريخي وتشمل :** اسم المبنى أو مجموعة الأبنية، رقم خاص للرجوع إليه، تاريخ تأليف السجل، إسم منظمة التسجيل، المراجع المختلفة لسجلات المبنى المعني والتقارير، والوثائق الصورية، أو النصية فضلاً عن تسجيل مصادر المعلومات .

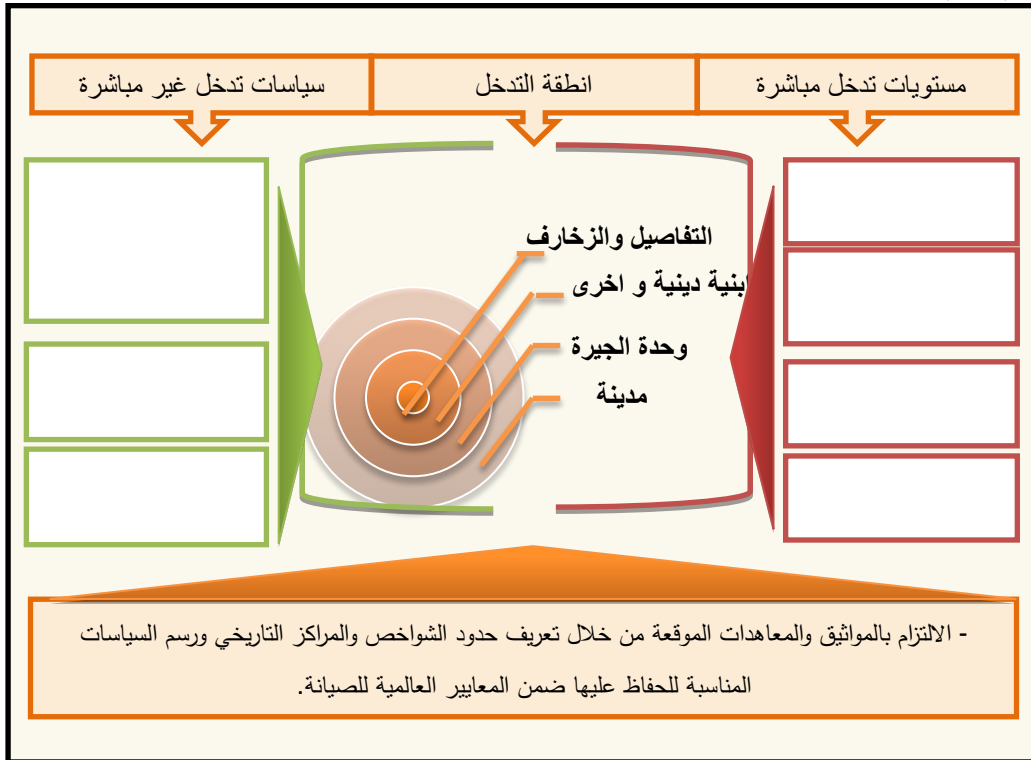
- **معلومات عن الشاخص التاريخي وحالته في الماضي وتشمل :** نمط، وشكل، وأبعاد المبنى، الشاخص، أو الموقع، الخصائص الداخلية والخارجية، المواد، والأجزاء الأساس والإنشاء، والتزيين، والزخرفة أو النقوش، البنى الملحقة، الحدائق، والطبيعة والمعالم التراثية، وطبوغرافية الموقع .

- **معلومات عن الاعمال المعاصرة التي طرأت عليه نتيجة اعمال الحفاظ والترميم وتشمل :** تاريخ الإدارة، والصيانة والإصلاحات، التقنية التقليدية والحديثة والمهارات المستعملة في الإنشاء والصيانة، العناصر النموذجية أو نماذج للإنشاء أو لمواد الموقع، تقويم حالة التراث الآتية

المجلة العراقية للهندسة المعمارية العدد (4) كانون الاول لسنة 2015
 - شواهد تؤكد صحة المعلومات الموثقة وتشمل : شاهد لإثبات تاريخ الإنشاء، ومالكه، والتصميم الأصلي، والتوسع، والاستعمال، والترزين ، و شاهد لإثبات التاريخ المتعاقب لاستعمالاته، والأحداث المرتبطة به، والتغيرات البنوية ، وأثر القوى الخارجية البشرية والطبيعية. اما النشر فيشمل محاولة نشر النتائج التي تم الحصول عليه من عملية التوثيق الخاصة بالمبنى او المركز التاريخي

التدريب والتعاون الدولي ، وترتبط بدور الحكومة والمنظمات والجماعات المسؤولة في اعداد برامج الحفاظ على الطابع المحلي وبرامج التدريب وبرامج المعلوماتية لتعزيز الوعي عند الجمهور فضلاً عن تاسيس الشبكات الوطنية والاقليمية للعمارة المحلية لتبادل الخبرات والتجارب. مع استمرارية نُظْم البناء التقليدية والمهارات الحرفية المرتبطة بالطابع المحلي من خلال الحفاظ عليها، وتوثيقها ودعمها وإيصالها إلى الأجيال الجديدة من الحرفيين والبنائين من خلال التعليم والتدريب (ميثاق النجف، ص. 5-7، 2013) .

ركز ميثاق النجف من الطرح اعلاه على مجموعة من اساليب وتدخلات ضمن مستويات الانطقة التاريخية وكما موضح في الشكل (1-8).



شكل (1-8) : مخطط تفصيلي لاهم مراكز عليه ميثاق النجف / المصدر: (الباحثان عن ميثاق النجف ، 2013).

6- جمهورية العراق وزارة الدولة لشؤون السياحة والآثار، الهيئة العامة للآثار والتراث، قانون الآثار والتراث رقم 55 لسنة 2002.

قدمت وزارة الدولة لشؤون السياحة والآثار قانون الآثار والتراث لسنة 2002 م ، سعياً للحفاظ على الابنية الاثرية والتراثية في العراق ، واعتبارها موروثاً ثقافياً وعلمياً يعكس حضارة مجتمع اصيل وهويته ، مما يقتضي تسجيلها وحمايتها وصيانتها ومنع التجاوز عليها لتبقى معالم شاخصة امام الانظار ليمد الحضارة الانسانية بمقوماتها الاساسية . اذ طرح القانون مجموعة من البنود والمحددات الصارمة في التعامل مع الابنية الاثرية والتراثية تحدد من خلالها طبيعة تصنيف الابنية التاريخية ، ومحددات التعامل مع الآثار والتراث . (قانون حماية الآثار، 2002، ص. 6)

صنف القانون الابنية والموارد التاريخية استنادا الى قيمتها العمرية الى ثلاثة اصناف وهي الموارد والابنية الاثرية و التراثية والمواقع التاريخية ، اذ عرف الآثار : بانها هي الاموال المنقولة والغير المنقولة التي تم بنائها اونحتها او صنعها او كتبها او صورها او رسمها الانسان ولا يقل عمرها عن 200 سنة . اما التراث : فيعبر عن الاموال المنقولة والغير المنقولة التي يقل عمرها من 200 سنة ولها قيمة تاريخية او فنية او وطنية او دينية او لمميزاتها المعمارية او لاهميتها التراثية العربية والاسلامية. ، يتم الاعلان عنها بقرار من الوزير . كما عرف المواقع التاريخية بانها المواقع التي شهدت حدثاً تاريخياً مهماً بغض النظر عن عمره (قانون حماية الآثار، 2002، ص. 6).

المجلة العراقية للهندسة المعمارية العدد (4) كانون الاول لسنة 2015

كما فرض القانون مجموعة من المحددات والقيود في التعامل مع الابنية الاثرية والتراثية وما يحيط بها ، من خلال قوانين تمنع التدخلات الخاصة باعادة بناء او ترميم او تغيير استخدام الابنية الموثقة والمشمولة بالحفاظ الا بعد تامين التجانس مع الخصائص المعمارية والمقاييس العامة الخاصة بمنطقة الحفاظ والابنية الموثقة ، وبموافقة السلطة الاثرية ، كما انها تحدد استخدام الابنية الدينية والعتبات المقدسة الا في الغرض الذي انشئ من اجلها مع عدم الاضرار بها او تشويهها ، وتحديد توسعتها وتطويرها بما يلائم العصر .

اما مايخص بالتدخلات الخاصة بمحيط الابنية الاثرية فيشير الى اعتبار المنطقة المحيطة بالاثر وعلى بعد 1 كيلومتر هي منطقة محرم تخضع لقوانين الارتفاق من خلال منع التدخل والبناء ضمنها . فضلاً عن تحديد طراز الابنية المجاورة للمواقع الاثرية الجديدة والتي يتم تجديدها وتحديد ارتفاعها والوانها وضرورة انسجامها مع الابنية الاثرية . (قانون حماية الاثار، ص11-12، 2002) .

يتضح من الطرح اعلاه ان تامين القانون العراقي عمليات الحفاظ على الابنية التاريخية ومايحيط بها من خلال مجموعة من البنود والقواعد الصارمة التي تحول المبنى الاثري ومايحيط به الى مزار لايمكن تفعيله واستثماره لخدمة الحاضر ، ليختفي بذلك اهمية ودور هذه الابنية ونسيانها من قبل المجتمع بمرور الزمن . فضلاً عن توجه القانون الى التعامل مع الابنية الاثرية على اساس التعامل مع الابنية الاثرية : وذلك لترحها مجموعة من المحددات المقيدة لاسلوب التعامل مع هذا النوع من الابنية ، كذلك تحديد التعامل مع مايحيط بها . لذا يؤخذ على القانون العراقي توجهه الحفاظي الصارم وعدم انفتاحه على الموثيق والمعاهدات المعاصرة في التعامل بشكل اكثر مرونة مع الابنية التاريخية وتصنيفها والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا الموضوع ، لضمان حياة امثل لهذه الابنية و مشاركتها في تنمية المجتمع المحلي اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً فضلاً عن تاصيله للهوية المحلية.

(1-8) المفردات والمؤشرات الخاصة بالموثيق

اهم المفردات والمؤشرات التي ركزت عليها الموثيق الدولية في تعاملها مع الابنية والمراكز التاريخية ،خصوصا في مجال التدخل للاغراض السياحية تتوضح في المفردات التالية[ساقى ص. 38، 2015] :

اولاً : تصنيفها للابنية التاريخية .

تضمن الموثيق تصانيف الابنية التاريخية على اسس متعددة فمنها ما صنفت الابنية التاريخية على اساس قيمتها التاريخية الذي يمثل اهمية المبنى كشاهد لاحداث تاريخية مهمة ، فضلاً عن تصنيفها على اساس القيمة الفنية او المعمارية ويشمل الابنية ذات الطراز المعماري المميز ضمن النسيج الذي يحتويه ، وقيمه العمرية والتي تشمل تصنيف الابنية الاقدم من 200 سنة بالابنية الاثرية واقل عمراً من 200 ولايقل عن 50 سنة بالابنية التراثية

ثانياً : تصنيف الانطقة التاريخية .

طرحت بعض من الموثيق الدولية الانطقة التي ترتبط بمعنى الشواخص التاريخية والتي تدرجت من التفاصيل والرسوم والاعمال الفنية التاريخية يليها المباني التاريخية (دينية ، اخرى) والمباني المتجاورة او المباني السياقية (وحدات الجيرة) (الاحياء) والمستوطنات الحضرية (المدن ، القرى ، المراكز الحضرية) . فضلاً عن تعريف محيط المراكز التاريخية الذي يمثل المرحلة الانتقالية بين المركز التاريخي والمدينة المعاصرة .

ثالثاً : مستوى التدخل

تعاملت الموثيق الدولية مع الابنية التاريخية على مستويين وهي المستوى الفكري الذي يتضمن الحفاظ وتسجيل ونشر القيم والعادات والتقاليد المجتمعات الاصلية التي تعطي هوية المكان وخصوصيته .المستوى المادي وتتضمن سياسات

- 1- الحفاظ التي تهدف الى اطالة عمر المستوطنات الحضرية او الاحياء المجاورة او المبنى او الاجزاء والتفاصيل والزخارف الفنية التاريخية ، دون احداث تغيير في الشكل والوظيفة.
- 2- سياسة الصيانة ، التي تشمل الاعمال الدورية التي تهدف الى منع تدهور المباني والمعالم التاريخية .
- 3- سياسة الترميم التي تهدف الى الحفاظ على المباني والمراكز التاريخية واطهار قيمها الجمالية والمعمارية والتاريخية للمبنى او المركز التاريخي فضلاً عن اصلاح الاجزاء المتضررة منه واحترام عناصره المعمارية الاصلية وعلاقته بما يحيط به .
- 4- واساليب اعادة التاهيل الذي يشمل النشاطات الذي يتم من خلاله باعمال الصيانة والاصلاح وكافة التعديلات الضرورية التي يحتاجها المبنى فضلاً عن اعمال اعادة الاستخدام بكفاءة بوظائف تتناسب مع خصوصية المبنى التاريخي وبيئته التاريخية والاجتماعية والطبيعية ، كما ترتبط كل من سياسات اعادة الاستخدام والتوظيف والتكيف بسياسة الحفاظ

المجلة العراقية للهندسة المعمارية العدد (4) كانون الاول لسنة 2015
 المعاصرة ضمن مبدء عدم التغيير او الاضافة الا في سياقات محددة . بينما ترتبط بسياسة التاهيل من جهة اخرى من خلال التعامل مع الابنية التراثية والسماح بتغيرات ضمنها دون التأثير على قيمة المبنى، ويضاف الى هذه السياسات
5- سياسة التوثيق والتسجيل والنشر التي تشمل توثيق جميع المعلومات التاريخية الخاصة بالمبنى او المركز التاريخي وجميع الاجراءات والسياسات التي طرئت عليه خلال الاحقاب الماضية والى عصرنا الحالي.

خامساً : التوجه في اسلوب التدخل

تباينت توجهات الموثيق الدولية في تعاملها مع الابنية التاريخية من خلال طرحها للسياسات التي تبنتها والتي تعاملت مع الابنية والمراكز التاريخية من خلال اعتماد

- 1- **التدخل المقيد** ، والتي لاتسمح باي تغير او اضافة ظاهرة الى المبنى التاريخي والحفاظ على الطابع المعماري و القيمة التاريخية والفنية الاصلية ، ويتبنى سياسات الحفاظ والترميم والصيانة والحماية .
- 2- **التدخل الغير المقيد** ضمن حدود معينة والتي يسمح باجراء التغيرات والتعديلات والتوظيف والاضافات المعاصرة الظاهرة دون ان يؤثر الجزء المعاصر المضاف على قيمة المبنى او المركز التاريخي والانسجام معه ضمن توجهات التراثية المعاصرة
- 3- **التدخل الاستثماري السياحي** ، والتي من شأنه ان توظف الطاقة الكامنة للابنية والمراكز التاريخية ومايحيط بها واكسابها قيمة اقتصادية واجتماعية وعمرانية وثقافية ، من اعتماده على سياسة التوظيف السياحي والذي يرتبط بسياسات التاهيل والحفاظ باختلاف خصوصية وطبيعة المبنى والمركز التاريخي واما يحيط به والمعايير التي تحكمه.

جدول (1-3) : فيه تحقيق الموثيق الدولية والمحلية للمفردة الاستثمار السياحي والمفردات الاخرى المستخلصة/ المصدر: الباحثان

الميثاق المعايير	التفاصيل	ميثاق فينسيا 1964	ميثاق واشنطن 1987	الميثاق الدولي للسياحة 1999	ميثاق الايكوموس 2003	ميثاق النحف 2013	قانون حماية الاثار العراقي 2002
تصنيف الابنية التاريخية	زمني						*
	قيمة ثقافية			*	*	*	
	قيمة معمارية	*	*	*	*	*	
	سياقية		*	*	*	*	
	اهمية تاريخية	*		*	*	*	
مستويات عملها	مادي			*	*	*	*
	فكري			*	*	*	
اساليب التدخل التي أكد عليها	حفاظ	*	*	*	*	*	*
	ترميم	*	*	*	*	*	
	حماية	*	*	*	*	*	
	تكيف	*	*	*	*	*	
	اعادة توظيف		*	*	*	*	
	تطوير			*	*	*	
أنطقه التعامل مع الشواخص التاريخية	اعادة تاهيل			*	*	*	
	تفاصيل واعمال تاريخية					*	*
	مبنى	*	*	*	*	*	*
	وحدة جيرة	*	*	*	*	*	*
	محيط		*	*	*	*	*
التوجه في اسلوب التدخل	مدينة					*	
	تدخل مقيد	*			*	*	*
	تدخل غير مقيد		*		*	*	
	تدخل استثماري			*			

المجلة العراقية للهندسة المعمارية العدد(4) كانون الاول لسنة 2015
يظهر من خلال استعراض اهم الموثائق التي اثرت في توجهات التعامل مع المباني التاريخية ضمن سياسات (الحفاظ واعادة التاهيل والتطوير والاملاء والتجديد الحضري)، واتساع الجوانب المرتبطة بالحفاظ عليها واشراكها بشكل اكثر فاعلية ضمن مشاريع وسياسات التعامل معها، والتحول من الحفاظ المحدد لنخبة معينة من المباني التاريخية ، والتي ركزت على جوانب عاطفية رمزية وجمالية معينة ، الى مستوى اكبر يشمل مدى اوسع من المباني التاريخية التي تمتلك قيماً مختلفة وتعود لفترات زمنية متفاوتة ، ويبحث تكاملها واشراك جوانب متعددة وبالاخص في الاستثمار السياحي لتكون جزء من سياسات التعامل مع هذا النوع من المباني الخاصة ، اعترافاً بأهميتها المعمارية والحضرية في تحقيق التطور المستدام وفائدتها في نشر الارث الحضاري بتنوعه كما في الجدول رقم (1-3).

1-9 الاستنتاجات

من خلال اجراء المقارنة بين المواضيع والمفردات التي تناولتها الموثائق الدولية في الجدول رقم (1-3) ظهرت لدينا مجموعة من النتائج تتعلق بالمفردات المستنبطة وخصوصاً مفردة اسلوب التدخل الخاص بالاستثمار السياحي للأبنية والمراكز التاريخية والدينية. وكما يلي:

- فيما يخص بمفردة تصنيف الابنية والمراكز التاريخية والدينية فقد تباينت تصانيف التي تطرقت لها الموثائق الدولية الا ان اغلبها اتفقت وبشكل عام على تصنيف الابنية التاريخية حسب القيمة التاريخية والثقافية الروحية والفنية المعمارية فضلاً عن قيمتها المكانية كشاهد للأحداث التي عاصرتها.

- اما ما يخص بمستوى عمل الموثائق، اتجهت الموثائق الدولية الحديثة او الاكثر تقدماً بالتعامل مع الابنية والمراكز التاريخية على مستويين مادي شمل التدخلات على الهيكل الفيزيائي من ترميم وتقوية وصيانة وتوظيف ومستوى فكري شمل الحرص على استمرار العادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع وثقافته ونقله للأجيال اللاحقة.

- بالنسبة الى مستويات وانطقه التعامل مع الشواخص التاريخية فقد توجهت الموثائق نحو فكرة الشاخص التاريخي لا يتمثل فقط بالمبنى او الصرح التاريخي الاثري بل يمتد الى المستوطنات الحضرية القديمة وما يحيط بها فضلاً عن شمولية المفهوم للتفاصيل المعيارية والفنية القديمة.

- تباينت اساليب التدخل الخاصة بالتعامل مع الابنية والمراكز التاريخية استناداً الى الاستراتيجيات والاساليب الخاصة بالتدخل ، والتي تتراوح بين اساليب حفاظيه واساليب تأهيلية، اذ ظهر ان الموثائق الدولية قد تدرجت من التدخل الحفظي الى الانتقال الى السياسات الرامية الى تأهيل وتطوير الشواخص التاريخية وبما يتلاءم مع الاحتياجات المعاصرة.

- اظهرت الدراسة المقارنة من الجدول اعلاه ان ميثاق الايكوموس المنفذ سنة 1999 حول الادارة السياحية في المواقع التراثية ، هو الميثاق الوحيد الذي اكد وبشكل صريح على اهمية التوجه الاستثماري السياحي للأبنية والمراكز التاريخية كتوجه رئيسي تتعامل مع استراتيجيات التدخل الحفظية والتأهيلية والتطويرية من خلال توظيف الابنية والمراكز التاريخية وما يحيط بها للأغراض السياحية ، كوجهة استثمارية تفعل الطاقة الكامنة للمبنى او المركز التاريخي وتعمل على اظهاره ونشره كوسيلة للتنمية الشاملة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية .

1-10 التوصيات

من خلال ما تم التطرق اليه في البحث عن الموثائق الدولية والعالمية والمحلية فقد تم التوصل الى مجموعة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها ان تنهض بواقع السياحة المحلية واخص بالذكر واقع السياحة الدينية في مدينة كربلاء المقدسة.

- حاجة البلد الى الانفتاح نحو الموثائق الدولية والعالمية والاتفاق على توقيع الموثائق والاتفاقات مع المنظمات العالمية كمنظمة اليونسكو والايكوموس، لضمان حماية المعالم التاريخية واخص بالذكر المعالم الدينية لأهميتها الروحية والعاطفية للمجتمع المحلي والعالمي. وتعتبر ميثاق النجف لسنة 2013 من الامثلة الايجابية للتوجهات الرامية للحفاظ على هذه المعالم ومنع اي تدخلات طائشة التي من شأنها ان تدمر هذه المعالم.

- اعادة النظر في القانون الدولي العراقي لحماية الاثار والتراث والتي تتصف بالصرامة والمحدودية التعامل مع الابنية التاريخية وتوجهها الرامي الى التعامل مع الابنية التاريخية من تحيطها وعدم المساس بها لتكون مزاراً ميثا ينسى بمرور الزمن.

- محاولة توحيد المصطلحات والتسميات التي تطلق على الابنية والمراكز التاريخية فمرة يصنف على اساس ابنية اثرية وتراثية ومرة تصنف على اساس ابنية تاريخية وتقليدية ومرة تصنف على اساس شواخص ومعالم مميزة وعالية التميز وسياقية والكثير من التسميات الاخرى. مما يحدث لبساً على الباحثين في توجيه التسمية المناسبة للمبنى المناسب.

المجلة العراقية للهندسة المعمارية العدد (4) كانون الاول لسنة 2015
- التأكيد على مرونة التعامل مع الابنية والمراكز التاريخية مع الاستناد على قاعدة رصينة من الاستراتيجيات والاساليب المدروسة والتعامل مع كل مبنى او مركز تاريخي بخصوصيته والظروف المحيطة به في الوقت الحالي وعلى اساسه يتم اختيار الاساليب والاستراتيجيات المناسبة له ولمصلحة المجتمع المعاصر له.

11-1 المصادر

- 1 - الأنصاري ، د. رؤوف محمد علي " السياحة في العراق ودورها في التنمية والاعمار " ، مطبعة هادي برس ، الطبعة الاولى ، بيروت،، 2008 .
- 2 - الأنصاري ، د. رؤوف محمد علي "السياحة الدينية أداة للتواصل الحضاري والثقافي بين الشعوب" ، مقالة منشورة على الموقع biladnews.net/permalink/3550.html .
- 3 - الجميلي ، سعد خضير " العمارة والسياحة الإحيائية " أطروحة دكتورا مقدمه الى قسم الهندسة المعمارية ، جامعة بغداد ، 2008 .
- 4 - الخضراوي، ريهام كامل "الحفاظ على التراث العمراني لتحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال مؤسسات المجتمع المدني- دراسة حالة واحة سيوه" ، رسالة ماجستير كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة ، 2012، .
- 5 -جمهورية العراق ، وزارة الدولة لشؤون السياحة والآثار ، الهيئة العامة للآثار والتراث "قانون حماية الآثار والتراث" رقم (55) لسنة 2002.
- 6 -ساقى ، سنبل "صناعة الفضاء السياحي في الابنية التاريخية" رسالة ماجستير مقدمة الى قسم هندسة العمارة - الجامعة التكنولوجية 2015.
- 7 -عبد العزيز الغزي "ادارة التراث العمراني" الجمعية السعودية للدراسات الاثرية ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ، 2012،
- 8 -محمد قاسم ، فريق مشاركين "ميثاق النجف للحفاظ وترميم وتأهيل المدن والمواقع والشواخص التاريخية والتراثية" ، 2013
- 9- International Congress of Architects and Technicians of Historic. Monuments, Venice, 1964. Adopted by ICOMOS in 1965 .www.icomos.org/charters/venice
- 10- Adopted by ICOMOS General Assembly in Washington, DC, October 1987. www.international.icomos.org/charters/towns .
- 11- Bhanumurthy, K.V, TOURISM – **Concept & Perspectives, B.A. Programme Application Courses, TOURISM.** Research Interests: Tourism Studies and Tourism.
- 12- Formica, S. & Uysal, M.. Destination attractiveness based on supply and demand evaluations: an analytical framework, Journal of Travel Research, Vol. 44(4) (2006).
- 13- Managing Tourism at Places of Heritage Significance. Adopted by ICOMOS at the 12th General Assembly in Mexico, October 1999. www.international.icomos.org/charters/tourism
- 14- ICOMOS CHARTER- Principles for the analysis ,Conservation and Structure Restoration of architectural Heritage 2003 . www.international.icomos.org/charters/structures
- 15- János Csapó, “**The Role and Importance of Cultural Tourism in Modern Tourism Industry**” University of Pécs, Institute of Geography Hungary.
- 16- K.V. Bhanumurthy , “**Tourism**” , B.A. Program Application, India , U.N.V. https://www.academia.edu/6814940/TOURISM_CONCEPT_and_PERSPECTIVES
- 17- http://www2.unwto.org/
- 18- http://www2.unwto.org/
- 19- http://www.UNESCO.org/
- 20- http://www.icomos.org/
- 21- http://www.icrom.org/
- 22- http://www.Whc.unesco.org/
- 23- www.akdn.org